

وكانت السياسة الاقتصادية الرومانية تسير على مبدأ التخلي Laissez faire مع استثناء امتلاك الدولة للمناجم ومقالع الأحجار، ومساحات واسعة من الأرض المنزرعة(86). والراجح أن صناعة الأسلحة وعدد الحرب كانت وفقاً على دور الصناعة التي تمتلكها الدولة، وكانت الأعمال العامة تعطي في العادة للمقاولين تراقبهم الحكومة مراقبة بلغت من الدقة حداً اضطرهم إلى القيام بها عادة على الوجه الأكمل، ثم أصبحت هذه الأعمال حوالي سنة 80 م يقوم بعدد متزايد منها المحررون من عبدة الإمبراطور، ويلوح أن الغرض الوحيد من إقامة هذه المشروعات في جميع الأوقات هو تخفيف حدة التعطل (71).